

أكد أن ذلك دون احتساب المنتجات النفطية

القوئي؛ ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت ليتجاوز 500 مليون دولار

◆ السفير المصري ردا على ما يثار حول المنتجات المصرية؛ مشكلة فنية جارحها

◆ ذكر عما أشير من لفظ بشأن نتائج تحليل العينات في الكويت أن التفاصيل ستحل قريباً

◆ كشف عن آليات متفق عليها لحل أي مشاكل أخرى تظهر

◆ شدد على أن مصر حريصة على التعامل مع هذه المسائل بالجدية اللازمة

◆ الحكومة الكويتية لها الحق الكامل في الحفاظ على سلامة مواطنيها

◆ مصر ستنظم المعارض للمنتجات المصرية التي تعزز العلاقات بين البلدين

◆ الشراح؛ المنتجات المصرية المشاركة بالمهرجان سواء غذائية أو استهلاكية سليمة



تصوير : محمد صابر

حضور كنيف



جانب من الافتتاح

بشان عدم صلاحياتهم، ولن نسمح ببيع تلك المنتجات في الجمعية، إلا بعد الإفراج عنها من الجهات المعنية، وإعلان سلامتها، وأكد الشراح أن جميع المنتجات المصرية المشاركة بالمهرجان سواء كانت غذائية أو استهلاكية سليمة وموجودة في كل الجمعيات والأسواق الأخرى، ولا علاقة لها ببعض المنتجات التي تم حظر بيعها. وأضاف الشراح أن مهرجان المنتجات المصرية يأتي للسنة الثامنة على التوالي، والجمعية تنظم سنوياً مهرجانات للمنتجات العربية، وليس فقط المصرية، بهدف دعمها، وقريباً سيكون لدينا المهرجان السادس للمنتجات السعودية. وفي ختام حديثه أكد الشراح دعمه الكامل للشباب الكويتي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأنه سوف يقيم مهرجانات تسويقية لهم في القادم من الأيام.

في الكويت طارق محمود القوئي الذي شرفنا بحضور المهرجان الثامن للمنتجات المصرية في جمعية السالمية التعاونية. وقال الشراح أن المهرجان يأتي انطلاقاً من عمق العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، التي تخطت جميع الحواجز، والكويت حريصة على القيام بدورها الوطني في زيادة الواردات المصرية إلى الكويت لدعم الاقتصاد المصري. وأضاف الشراح في تصريحه للصحافيين على هامش حفل افتتاح المهرجان "أود التأكيد على أن جمعية السالمية من حرص الجمعيات على سلامة وجودة جميع المنتجات قبل دخولها الجمعية وعرضها للبيع".

وتابع: أن جمعية السالمية كانت من أول الجمعيات التي منعت بيع بعض المنتجات المصرية، وهي البصل والخرس والجوافة والبطاطا والطماطم والقرولة، بعد ما أثير

بالمنتجات المصرية. وأكد أن مصر ستقوم بتنظيم المعارض والمهرجانات للمنتجات المصرية التي تعزز العلاقات بين البلدين، وعما أثير من لغط بشأن نتائج تحليل العينات في الكويت، قال السفير أنا لا انتقد ولا أتعرض لتفاصيل وإنما أتحدث بشكل عام وأما التفاصيل سيتم حلها قريباً. وفي رسالة منه على الحملة الموجهة ضد المنتج المصري، أشار السفير إلى أنني لا أريد أن أسمى بما يحدث بحملة، وكل ما أريد قوله أن هناك آليات متفق عليه بين الدولتين لحل مثل تلك المسائل وأنوقع من الجانب الكويتي أن ينفض ما سبق الاتفاق عليه وهذه المشكلة وأي مشاكل أخرى تظهر في ظل الحجم التجاري الموجود بين البلدين.

من جهته قال رئيس جمعية السالمية عبدالرحمن الشراح "بداية أود أن أشكر سعادة سفير جمهورية مصر العربية

الاجتماعي حول بعض المنتجات المصرية وبصرف النظر على بعض التجاوزات والأحكام العامة على بعض المنتجات المصرية في عوميتها، فإنني أؤكد أن تلك المسألة مشكلة فنية يتم حلها بشكل هادئ من خلال حكومتي البلدين ومن خلال اللجان المشكلة بين الحكومتين المصرية والكويتية. وقال من حق الحكومة الكويتية اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه أية مخالفات حفاظاً على سلامة وصحة مواطنيها. واستدرك بالقول أن مصر أيضاً حريصة أيضاً على التعامل مع هذه المسائل بالجدية اللازمة. وأوضح أن حجم التبادل التجاري بين مصر والكويت ودون احتساب المنتجات النفطية والذي تجاوز 500 مليون دولار منتجات غير بترولية من المؤكد أنه سيشهد من وقت لآخر مثل هذه الأمور. وأوضح أنه سعيد بهذه الزيارة وبثقة الجمعية والمواطني

أعرب السفير المصري الجديد لدى الكويت طارق القوئي عن سعادته لحضور مهرجان السالمية الثامن للمنتجات المصرية، شاكرًا المواطنين والقائمين على تنظيم هذه الفعالية.

وأوضح القوئي في تصريحات صحافية على هامش افتتاح مهرجان المنتجات المصرية في جمعية السالمية التعاونية، أمس، أنها سعيدة بما لمسته من ثقة المواطنين بالمنتجات المصرية الموجودة والتي تنوعت بين منتجات طازجة ومغلقة ومعلبة ومجمدة والتي تؤكد الثقة في المنتج المصري.

وأشار إلى أن مصر حريصة على تعزيز تلك الثقة وزيادةها. ورّد على ما يثار على مواقع التواصل الاجتماعي تويتر على بعض المنتجات المصرية في الأونة الأخيرة، قال السفير تابعنا اللفظ في وسائل الاعلام وصفحات التواصل

تونس تتجه إلى زيادة أسعار البنزين والخبز في 2018



محطة بنزين

لتعديل تدريجي في أسعار الشاي والقهوة.. وأيضاً سعر الخبز سيرتفع بما لا يقل عن عشرة مليمات على الأقل. وربما تكون الزيادة أكثر بقليل من ذلك. وتعرض تونس لضغوط قوية من المقرضين الدوليين لتدشين حزمة إصلاحات جريئة لخفض العجز في الميزانية الذي تأمل الحكومة أن يهبط إلى 4.9 في المائة العام المقبل، مقارنة بنحو 6 في المائة في توقعات 2017.

لكن خفض الدعم ورفع أسعار المواد الغذائية، وعلى وجه الخصوص الخبز، أمر شديد الحساسية في تونس التي شهدت في بداية الثمانينيات من القرن الماضي احتجاجات عنيفة فيما أصبح يعرف "بثورة الخبز". غير أنه يبدو أن زيادة سعر الخبز على وجه التحديد قد لا تلقى اليوم اعترافاً واسعاً خصوصاً أن أغلبية التونسيين يتنازلون بالفعل عن هذه المليمات العشرة للمخابز التي لا تتوافر لديها عادة عملة العشرة مليمات.

قال رضا السعيدى المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء التونسي "إن بلاده تتجه إلى زيادة أسعار البنزين وبعض المواد الأساسية ومن بينها الخبز والماء والشاي والقهوة تدريجياً العام المقبل، ضمن حزمة إصلاحات فورية لخفض العجز في الميزانية، بينما ستبدأ تنفيذ إصلاحات هيكلية منظومة الدعم في بداية 2019".

وبحسب "رويترز"، فقد ذكر السعيدى أن بلاده تتجه إلى رفع تدريجي في أسعار بعض المواد، وهناك اتفاق على زيادة في سعر الماء الصالح للشرب بنسبة نحو 5 في المائة، وسيتم أيضاً تعديل سعر البنزين مطلع العام المقبل في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية. وتخصص تونس نحو 1.5 مليار دينار لدعم المحروقات، لكن عودة أسعار النفط العالمية إلى الارتفاع ستجبر الحكومة على تعديل الأسعار في مطلع العام المقبل.

وقال المستشار الاقتصادي إن "هناك أيضاً نية

فضيحة تلاعب في بيانات تختص بجودة منتجات تهز أحد فروع «ميتسوبيشي»

شهدت أسهم شركة ميتسوبيشي ماتيريالز وهي فرع لأحد أكبر التكتلات التجارية في اليابان انخفاضاً بنسبة تصل إلى 11 % بعدما اعترفت الشركة بفضيحة التلاعب في جودة منتجاتها بحسب ما ذكرت "بي بي سي". وثبت أن 3 وحدات تابعة للشركة زورت بيانات عن منتجات توردها لنحو 300 شركة تعمل في صناعات الطيران والسيارات والطاقة الكهربائية. ولم يُجر الإبلاغ حتى الآن عن قضايا تتعلق بالسلامة. ويعد هذا الكشف الأحدث في سلسلة فضائح نالت من سمعة الشركة اليابانية وشهرتها في الصناعات الدقيقة.

وفي الأونة الأخيرة اعترفت شركات "كوبي ستيل" و "ميتسوبيشي موتورز" و "نيسان" و "سوبارو" بالتلاعب في البيانات. وشهد عدد منهم تلاعباً في مستويات الجودة على مدار عقود. وقالت ميتسوبيشي ماتيريالز إنها أدركت لأول مرة "سوء التصرف" لوحدها في فبراير وفتحت تحقيقاً في أعقاب فضيحة كوبي ستيل. وتمتلك ميتسوبيشي ماتيريالز 45 % من أسهم مشروع مشترك لإنتاج أنابيب النحاس مع كوبي ستيل يضم مصنع هاتان وهو محور فضيحة كوبي. وفي يوم الخميس اعترفت ميتسوبيشي ماتيريالز عن التلاعب في البيانات وتعدت بتعزيز إجراءات مراقبة الجودة لعدم تكرار التلاعب مرة أخرى. وأعلنت الشركة أن تأثير فضيحة التلاعب بمستويات الجودة على نتائجها المالية "غير معروف في الوقت الحالي".

الذهب مستقر وسط ضغوط على الدولار من مخاوف المركزي الأميركي بشأن التضخم

ظلّت أسعار الذهب تتحرك في نطاق ضيق مع استمرار الضغوط على الدولار بعد أن أظهر محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أن بعض صناع السياسات قلقون بشأن مستويات التضخم المنخفضة. ولم يسجل الذهب تغيراً يذكر في التعاملات الفورية عند 1291.06 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0748 بتوقيت جرينتش. وانخفض المعدن الأصفر بنحو 0.3 بالمائة على أساس أسبوعي. وانخفض الذهب في العقود الأمريكية الآجلة للتسليم في ديسمبر كانون الأول 0.1 بالمائة إلى 1290.70 دولار للأوقية. ويتوقع الكثير من صناع السياسات بمجلس الاحتياطي الاتحادي رفع أسعار الفائدة في «الاجل القريب» وفق محضر اجتماع لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي الأمريكي الماضي، والذي نشر يوم الأربعاء. بيد أن بعض الأعضاء عبروا عن تخوفهم من توقعات التضخم وأكدوا أنهم سيتريقبون البيانات الاقتصادية التالية قبل اتخاذ قرار بشأن توقيت رفع أسعار الفائدة في المستقبل. وقال كامرون الكسندر المحلل لدى جى.إف.إم.إس لاستشارات المعادن المملوكة لئومسون رويترز إن النظرة الحذرة للمجلس تجاه التضخم قد تؤدي إلى بقاء أسعار الفائدة متدنية لفترة أطول، وهو ما يوفر أرضية خصبة للاستثمار في الذهب. ومن شأن رفع أسعار الفائدة دعم الدولار ورفع العائد على السندات مما يضع ضغوطاً على أسعار المعدن الأصفر من خلال زيادة تكلفة الفرصة البديلة الضائعة على حائزي المعدن الأصفر الذي لا يدر عائداً. ولم يسجل مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة تضم ست عملات كبرى منافسة تغيراً يذكر عند 93.214. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0.4 بالمائة إلى 17.12 دولار للأوقية بينما زاد البلاتين 0.4 بالمائة إلى 936.90 دولار للأوقية. وانخفض البلاتين يوم 0.2 بالمائة إلى 1009.80 دولار للأوقية بعدما لامس أعلى مستوى في أسبوعين عند 1013.70 دولار للأوقية في الجلسة السابقة.

ثقة الشركات الألمانية تقفز إلى مستوى قياسي في نوفمبر



ارتفاع ثقة الشركات الألمانية

تساؤلات بشأن نوع الحكومة القادمة.

وأشار المعهد الذي يتخذ من ميونخ مقراً إلى أن مؤشر لمناخ الأعمال ارتفع إلى 117.5 مقارنة بقراءة معدلة صعودياً بلغت 116.8 في (أكتوبر)، والقراءة المسجلة أعلى من توقعات بالإجماع جاءت في مسح يبلوغ المؤشر 116.6. وعلى الرغم من ذلك، فقد حذر كليمنس فوست رئيس معهد "إيفو" الألماني للأبحاث الاقتصادية، من أن "الوضع الاقتصادي الجيد حالياً يتلوى على مخاطر عدم اهتمام الأوساط السياسية بالقدر الكافي بتوفير ظروف مناسبة للاستثمارات وإيجاد فرص عمل في ألمانيا".

3.7 مليار دولار سحبوات الصناديق السيادية من أسواق الأسهم والسندات



ارتفاع سحبوات الصناديق السيادية من الاسواق

مستثمرين سحبو 6.81 مليار دولار من صناديق السندات المرتفعة العائد خلال أسبوع في ثالث أكبر نزوح لتدفقات على الإطلاق مع تسارع وتيرة بيع الديون العالية المخاطر. وحقت السندات المرتفعة العائد نحو 8.6 في المائة هذا العام، بينما بلغ العائد على السندات الأوروبية لينش" الأسبوع الماضي، "إن

وقال بيتر لوريلي؛ الرئيس العالمي للأبحاث لدى "إي فيستمنت"، "شعوري هو أنه أياً ما كان العامل المحرك الذي تسبب في سحب مديري الأصول هذا القدر الكبير من أصول صناديق الثروة السيادية، فإنه قد استقر إلى حد بعيد". يأتي ذلك بعد أن قال "بنك أوف أميركا ميريل لينش" الأسبوع الماضي، "إن

سحبت صناديق الثروة السيادية مزيداً من الأموال من أسواق الأسهم والسندات الدولية في الربع الثالث من عام 2017، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ، حيث بلغ صافي التدفقات النازحة 3.7 مليار دولار.

ووفقاً لبيانات من شركة الأبحاث "إي فيستمنت"، فإن هذا الرقم يقل عن 7.7 مليار دولار في الربع الثاني و22.7 مليار دولار في الربع الأول، لكنه يمثل النموذج الفصلي الثالث عشر على التوالي. وأظهرت البيانات التي تجمعها من نحو أربعة آلاف و400 شركة تدبر الأموال لمصلحة مؤسسات مستثمر، أن صافي التدفقات النازحة هو الأقل منذ الربع الثاني من عام 2014، الذي كان آخر ربع يشهد دخول تدفقات جديدة. ووفقاً لـ "رويترز"، فقد بلغت نسبة انخفاض التدفقات النازحة 37 في المائة على أساس سنوي، وجرى سحب نحو 34 مليار دولار من قبل طرف ثالث من مديري الأصول في الفصول الثلاثة الأولى انخفاضاً من 53.9 مليار دولار خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

المستهلكون في منطقة اليورو مازالوا يفضلون الدفع النقدي في تعاملاتهم



مستهلكو منطقة اليورو يفضلون الدفع النقدي

نقاط البيع المختلفة باستخدام النقد في هذه المناطق. واستونيا وفنلندا في مقدمة الدول التي تستخدم خيارات الدفع الأخرى في سداد قيمة تعاملاتهم. وفي دول جنوب منطقة اليورو والمانيا والنمسا وسلو فينيا، مازالت الأموال السائلة تسيطر على أساليب الدفع، حيث تجري 80 % أكثر من التعاملات في وسائل الدفع المختلفة. وأشارت الدراسة إلى وجود تفاوت كبير بين مختلف دول منطقة اليورو بالنسبة لاستخدام

أظهرت دراسة للبنك المركزي الأوروبي أن المستهلكين في منطقة اليورو مازالوا يفضلون الدفع النقدي على الخيارات الأخرى في سداد قيمة معاملاتهم، رغم أن أرقام الدراسة تشير إلى أن التحول إلى مجتمع بدون تعاملات نقدية حتمي. وبحسب الدراسة التي أجريت عام 2016، فإن حوالي 78% من كل التعاملات التي تتم في نقاط البيع في منطقة اليورو تتم باستخدام الأموال السائلة، والتي تمثل حوالي 54% من إجمالي قيمة المدفوعات.

في الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن حوالي 19% من التعاملات تتم ببطاقات الدفع الإلكتروني والنسبة المتبقية تتم باستخدام وسائل الدفع الأخرى.

وأشارت الدراسة إلى وجود تفاوت كبير بين مختلف دول منطقة اليورو بالنسبة لاستخدام